

السياسات المقترحة لتطوير المنشآت الصغيرة في اليمن

محمد محمود عوض

قسم اقتصاد الأعمال-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

Marosam5@yahoo.com

المخلص

تناول هذا البحث السياسات المقترحة لتطوير المنشآت الصغيرة في اليمن، وأظهر أن المشروعات الصغيرة تشكل ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في الدول النامية مثل اليمن. وأكدت الدراسة أن هذا القطاع يمتلك إمكانات كبيرة لخلق فرص العمل، وزيادة الدخل، وتمكين الفئات المهمشة، خصوصاً الشباب والنساء. وأظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة تواجه تحديات رئيسية، منها ضعف التمويل، وغياب السياسات الحكومية المنظمة، ونقص المهارات الإدارية والخبرة لدى أصحاب المشاريع. وبناءً على ذلك، قدم البحث مجموعة من السياسات المقترحة، شملت تسهيل الوصول إلى التمويل، وتوفير التدريب وبناء القدرات، وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية، وتعزيز الدعم الفني واللوجستي. خلص البحث إلى أن تطوير هذا القطاع يتطلب إرادة سياسية واضحة وتعاوناً فعالاً بين الدولة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين، إلى جانب وضع استراتيجية وطنية شاملة لضمان استدامة المشروعات الصغيرة وتعزيز أثرها التنموي.

الكلمات المفتاحية: السياسات المقترحة-تطوير المنشآت الصغيرة-اليمن.

Abstract

This study examined "Proposed Policies for Developing Small Enterprises in Yemen" and demonstrated that small enterprises constitute a fundamental pillar of economic and social development, particularly in developing countries like Yemen. The research found that this sector holds significant potential to create employment opportunities, increase income, and empower marginalized groups, especially youth and women.

The results indicate that small enterprises face major challenges, including weak financing, absence of organized government policies, and insufficient managerial skills and expertise among enterprise owners. Based on this analysis, a set of proposed policies was presented, including facilitating access to finance, providing training and capacity building, improving the legislative and regulatory environment, and enhancing technical and logistical support.

The study concludes that the advancement of this sector requires clear political will and effective collaboration among the government, private sector, civil society organizations, and international partners, alongside a comprehensive national strategy to ensure sustainability and strengthen the developmental impact of small enterprises.

أولاً: المقدمة

تُعدّ المنشآت الصغيرة من أهم مكونات الاقتصاد في اليمن، حيث تسهم في توفير فرص العمل، وتحسين مستوى دخل الأفراد، وتنشيط الأسواق المحلية. وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، أصبحت هذه المنشآت تمثل خياراً مهماً لدعم التنمية وتحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم أهميتها، تواجه المنشآت الصغيرة العديد من التحديات، مثل ضعف التمويل، وقلة الدعم الفني والإداري، وتعقيد الإجراءات، ومحدودية فرص التسويق. لذلك تبرز الحاجة إلى وضع سياسات مقترحة تسهم في تطوير هذا القطاع وتعزيز قدرته على النمو والاستمرار.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم السياسات المقترحة لتطوير المنشآت الصغيرة في اليمن، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال، ودعم رواد الأعمال، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

1- إشكالية البحث :

ما السياسات الفعالة والمناسبة لتطوير المشروعات الصغيرة في اليمن في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية الراهنة؟

تساؤلات البحث الفرعية:

- ما واقع المشروعات الصغيرة في اليمن؟
- ما التحديات البيئية والمؤسسية التي تؤثر في نمو المشروعات الصغيرة؟
- ما السياسات الحكومية الحالية الداعمة للمشروعات الصغيرة في اليمن؟
- الى أي مدى تسهم هذه السياسات في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة؟
- ما السياسات المقترحة التي يمكن ان تسهم في تطوير المشروعات الصغيرة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية؟

2- أهداف البحث:

- التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد اليمني.
- تحليل خصائص ومزايا هذه المشروعات.
- اقتراح سياسات عملية قابلة للتنفيذ لتطوير هذا القطاع.

3- أهمية البحث:

توضح أهمية المشروعات الصغيرة كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودورها في الحد من البطالة وتحفيز النمو المحلي.

4- منهجية البحث

المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام مصادر ثانوية مثل الدراسات السابقة، والتقارير الاقتصادية المحلية والدولية.

5- حدود البحث:

يركز البحث على اليمن، في الفترة من 2015 حتى 2025، مع التركيز على المشروعات الصغيرة والاصغر.

ثانياً : الاطار النظري للبحث

1-السياسات المقترحة لتطوير المنشآت الصغيرة في اليمن

تمثل المنشآت الصغيرة أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني في اليمن، إذ تسهم في توفير فرص العمل، وتنشيط الحركة التجارية، وتحسين مستوى دخل الأسر، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. ومع ذلك، تواجه هذه المنشآت العديد من الصعوبات، مثل محدودية التمويل، وضعف البيئة التنظيمية، ونقص التدريب والتأهيل، إلى جانب التحديات المرتبطة بالبنية التحتية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تبني سياسات مقترحة تسهم في تطوير المنشآت الصغيرة وتعزيز قدرتها على الاستمرار والنمو. فصيافة سياسات فعالة وشاملة يمكن أن تساعد في تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الوصول إلى التمويل، ودعم الابتكار، وبناء قدرات رواد الأعمال، بما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وعليه، فإن مناقشة السياسات المقترحة لتطوير المنشآت الصغيرة في اليمن تُعد خطوة مهمة نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، قائم على دعم المبادرات الفردية وتمكين المشاريع الصغيرة لتكون شريكاً فاعلاً في عملية التنمية.

2-أهمية المشروعات الصغيرة

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها. حيث أصبحت تشجع إقامة المشروعات الصغيرة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد - على الصعيدين الرسمي والأهلي - بالمشروعات الصغيرة. لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

وتأتي هذه الأهمية من محورية الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة على صعيد رفع وتيرة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، ويرى البعض أن المشروعات الصغيرة تؤدي دوراً مهماً في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة وبذلك تسهم في استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة كما تؤدي دوراً في اكتساب المهارات والتقنية.

وتماشياً مع الانطلاقة الاقتصادية الكبرى، التي تخطط لها حكومات الدول العربية والإسلامية منذ عقود عديدة متتالية، فإن الدور الذي يمكن أن تؤديه المشروعات الصغيرة، وخاصة التي تستحدث وتطور التكنولوجيا الجديدة، لا يمكن إغفاله، أو التقليل من أهميته. هذا الدور الحيوي يعمل على تطوير المجتمع والإسراع في عملية التنمية.

أظهرت دراسة في الربع الثاني من عام (2013م) تُفيد بأن المشاريع كبيرة الحجم كثيفة رأس المال لا تؤدي بالضرورة إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في البلدان، ولا تُمثل هذه النوعية من المشاريع الخيار الأمثل لإزالة الآثار السلبية التي تتركها عملية التحول الاقتصادي، إذن يُمكننا القول إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ نظراً لما تؤديه من دور كبير وفعال في مكافحة الفقر والبطالة ودعم الصناعات الوطنية الكبيرة وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجي. حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل لنحو ثلث القوى العاملة في الدول العربية، حيث يُقدّر إسهام هذه المشاريع بنحو (25%) من الناتج المحلي بالملكة العربية السعودية، وتصل إلى نحو (43%) في مصر وبنسبة (59%) في فلسطين، و(77%) في الجزائر وبنحو (96%) من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن.

تشكل هذه المشروعات ما يزيد عن (90%) من المشروعات حول العالم، وتستوعب ما يزيد عن (75%) من الوظائف، لذلك تُعدّ عملية دعم وتطوير المشروعات الصغيرة، والمتوسطة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية.

الجدول (3) توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب النشاط الاقتصادي على مستوى العالم.

النشاط الاقتصادي	النسبة %
الصناعات التحويلية	51.1
التجارة	40.5
الأغذية والمشروبات	1.7
التشييد والبناء	1.6
الصحة	1.3
الزراعة	1.1
أخرى	2.6

المصدر: الباحث الاقتصادي /أحمد متولي (يناير 2014 م). أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد والتنمية- موقع جدوى الالكتروني
(تاريخ الاسترجاع ديسمبر 2024م) رابط الموقع <https://gadwahub.com>

وتتمثل أهمية تلك المشروعات في الآتي:

-خلق فرص العمل

أن المشروعات الصغيرة تُسهم بدور فعال في التغلب على مشكلة البطالة فهي مشروعات كثيفة العمالة بسبب صغر رأس المال المتاح مما يدفعها لاستخدام فنون إنتاجية مكثفه للعمل.

ولذا تتيح هذه المشروعات فرصاً كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بجميع مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة.

إن المشروعات الصغيرة تعمل على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض

الفئات وبصفة خاصة النساء والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام للمشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.

-حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة:

حيث إن المشروعات الصغيرة تعطي فرصة عظيمة لأصحاب المهارات والإبداعات والقدرات العالية من أفراد المجتمع، الذين يمتلكون قدرات مالية بسيطة في تحقيق أحلامهم وطموحاتهم من إقامة المشاريع الصغيرة، التي قد تتسع وتتمو بعد زمن قصير لتصبح من أهم المشروعات الكبرى في المجتمع. وهناك العديد من المشاريع التي بدأت مشاريعاً عائلية ومن ثم نمت وكبرت لتصبح مشروعات كبيرة بالقياس مع غيرها من الشركات الأخرى.

-تأهيل العنصر البشري:

لا يمكن الحديث عن تأهيل المشروعات الصغيرة في ظل اقتصاد المعرفة دون تأهيل العنصر البشري فيها، وهو ما يسمح للمشروعات بالتحكم أكثر في التكنولوجيات الحديثة، والاستجابة للتغيير وإدارته، في ظل المنافسة وتحرير التجارة الخارجية. لذا تشكل قوة العمل الماهرة أحد مقومات التنمية أن لم تكن أهم مقوماتها، وهذا يتطلب تكوين قاعدة عريضة من العمال ذوي المهارات، التي تتطلبها المشروعات المختلفة ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تدريب العمال في مراكز التدريب، التي تتولى الدولة إقامتها، وتدريب العامل في المصنع.

-إمداد وتغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة دائماً:

حيث تعمل المشروعات الصغيرة على مساندة المشروعات الكبيرة بتقديم كثير من الخدمات المساندة، التي ليس مجدياً للمشاريع الكبيرة أن تنتجها، ومثال على ذلك مصانع السيارات والطائرات في اليابان تعتمد على سلسلة صناعات تقوم بها المشروعات الصغيرة الموجودة حولها لإمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة لها وهذا ما يدل على أهمية المشروعات الصغيرة بالنسبة للكبرى ودعم المشروعات الكبيرة للمشروعات الصغيرة دوماً، حيث يرتبط نجاح الأخيرة بالنجاح المتحقق والمتكرر في الأولى وهذا ما يمكن أن نصفه بالعلاقة التكاملية وليس التبادلية.

-تلبية احتياجات الأسواق:

تقوم المشروعات الصغيرة بتلبية احتياجات الاسواق من السلع والخدمات المتخصصة، التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين.

-عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي:

فالمشروعات الصغيرة تعطي أيضاً فرصاً جيدة لكثير من الأفراد الذين كانوا يعيشون على هامش المجتمع في أن يكون قوى فاعلة ومنتجة في المجتمع لهم أعمالهم الخاصة بهم، التي تترك أثراً جيداً على المجتمع. هؤلاء الأفراد لا يملكون القدرات المالية ولا الأكاديمية لا يملكون العلاقات العامة التي تمكنهم من إقامة مشروعات كبيرة، ولكن مع تبني نهج المشروعات الصغيرة أصبح من السهل دخولهم إلى العملية الإنتاجية من دمجهم فيها، مما يؤدي إلى إزالة الفروقات والتوترات القائمة بين فئات المجتمع المختلفة.

-وسيلة لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي:

نظرًا لقلة ما تمتلكه المرأة من مدخرات، ومحدودية الخيارات المتاحة أمامها، فإن أفضل ما يمكن استغلاله هذه المدخرات إقامة مشروع صغير ذات استثمار بسيط يتطلب مهارات قيادية وإدارية بسيطة متواضعة وبهذا تكون المرأة دخلت سوق العمل، وأصبحت أداة إنتاجية فاعلة بدلاً من كونها مشتريه فقط.

-القدرة على الانتشار الجغرافي:

تُعَدُّ المشروعات الصغيرة قادرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية، والمجمعات العمرانية الجديدة على حد سواء وبذلك تخفيض الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة.

-تساعد على زيادة المبيعات:

تساعد المشروعات الصغيرة على زيادة المبيعات، والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق، ويؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.

مما سبق عرضة يمكننا القول إن المشروعات الصغيرة يمكن أن تُسهم بدور فعال في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للمجتمعات المختلفة وإحداث تغيرات ملموسة وواضحة، ذلك من تأثيرها في بعض المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية مثل إجمالي الناتج المحلي والعمالة والاستهلاك والاستثمار ليس هذا فحسب بل إسهامها في تحقيق العدالة الاجتماعية من مكافحة الفقر والبطالة، وتوفير فرص عمل لمن يرغب بالعمل.

2-خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة

إن لهذه المشروعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها باستغلال الطاقات، والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تُعَدُّ أحد أهم روافد العملية التنموية. وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية، التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من المشروعات، وهي كما يأتي:

-مالك المنشأة هو مديرها: إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان. وبذلك الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار من شخص واحد مسؤول إداريًا وماليًا وفنيًا.

ومن جانب آخر تجعل الملكية الخاصة في المشروعات الصغيرة أصحاب هذه المشروعات على معرفة تامة بالعمل والمشكلات، التي تعترضهم على اعتبار أنهم الملاك الفعليون لهذه المشروعات، وهذا ما يُسهِّل من إمكانية وضع الحلول المقترحة للمشكلات القائمة. ولكن نُشير هنا إلى بعض السلبيات، ذلك أنه قد يكون هناك ضعف في مستوى العمال القائمين على المشروع، وعلى الرغم من ذلك فقد لا يُشغَّل أي عامل من خارج النطاق العائلي على الرغم من كفاءته، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية عمومًا.

-انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة، ذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة وبذلك سهولة تأسيسها نظرًا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير، أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة.

-توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة، ذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلًا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة، التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.

-نشر القيم الصناعية الإيجابية في المجتمع من تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات. ولا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.

-اتساع انتشارها الجغرافي: يمكن للمشروعات الصغيرة أن تحقق انتشاراً واسعاً داخل الرقعة الجغرافية للبلد على أطراف القرى والمدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء على عكس المشروعات الكبيرة، التي تتركز في المدن الكبرى غالباً بسبب حاجتها إلى حد معين من البنية التحتية وتُسهّم في الحد من الهجرة الداخلية نحو المدن والهروب من الريف، ومنة، فالمشروعات الصغيرة تعد أهم حلول التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

-تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيداً عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكيف على وفق لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج، أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

-الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يُسهّم في خفض الكلفة الإنتاجية وبذلك يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.

-ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات. حيث إن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

-تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.

-لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها.

-صعوبة العمليات التسويقية، والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

-صناعات مكملية للصناعات الكبيرة، كذلك مغذية لها، حيث تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تُسهّم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية، أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشروعات على الاستفادة من مخلفات المشروعات الكبيرة.

3-السياسات المقترحة لتطوير النشاط الإنتاجي لقطاع المشاريع الصغيرة والاصغر

تختلف السياسات الموجودة باختلاف النشاط الذي يقوم به المشروع، كما أشرنا سابقاً، فالسياسات التي يجب ان توجه لتنمية النشاطات الإنتاجية وتحديثها، تختلف عن السياسات التي تصمم لتطوير وتنمية اقتصاد الرصيف والشوارع والأنشطة الغير منظمة التي تتم خارج نطاق المنشآت

أ- السياسات المقترحة لتطوير النشاط الإنتاجي لقطاع المشاريع الصغيرة والاصغر (القطاع الغير منظم)

تعمل كثير من المنشآت الصغيرة في قطاع الصناعات الحرفية والتحويلية والنقل والمواصلات والاتصالات وورش الصيانة والإصلاح والتخزين والنقل والخدمات الاجتماعية المختلفة، ومعظم هذه المنشآت تستخدم شخصاً أو شخصين، ولهذا فإن السياسات العامة لتطوير هذا القطاع وتنميته يجب ان تحتوي على التالي:

1. سياسات لإحياء وتشجيع الصناعات الحرفية والتقليدية، والتي لها طلب محلي والخدمات السياحية والتي تلبي احتياجات الناس المتمسكين بالتقاليد الوطنية في الأزياء والاثاث والمباني.
- وتشمل هذه السياسات تطوير تقنيات الإنتاج المستخدمة في تلك الصناعات ورفع كفاءتها وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتج، ولتسهيل الحصول على الائتمان وتطبيق الاساليب الحديثة في الإنتاج والتسويق والإدارة، وحل مشاكل ارتفاع الكهرباء والمياه والضرائب والبلدية ... الخ، ولهذا ترفع من تكاليف وإنتاج المنشآت الصغيرة ويضعف من قدرتها على التنافس.
2. السياسات التي تحث المجالس المحلية على توجيه الإدارات والوحدات المحلية بزيادة المشتريات الحكومية من السلع والخدمات التي ينتجها هذا القطاع واعطاء التسهيلات للدخول في المناقصات الحكومية.
3. سياسات تشجيعية لعمليات التعاقد من الباطن بين القطاع الخاص والعام وبين المنشآت الصناعية الصغيرة وورش الإصلاح والصيانة الصغيرة وأعمال المقاولات الصغيرة.
4. سياسات التأطير المؤسسي للمنشآت البالغة الصغر (شخص واحد أو شخصان) وذلك عبر تأسيس تعاونيات لصغار المنتجين والحرفيين وورش الإصلاح والصيانة للتمتع بترتيبات أفضل في مجال التسويق.
- وفي إطار هذه السياسات يجب الإشارة الى أهمية وجود جهاز متخصص لخدمة المنشآت الصغيرة، يتولى تنظيم امورها وتقديم النصح والمشورة من النواحي الادارية والفنية ولتسويقية والقانونية والمالية لحل مشاكلها.
5. السياسات التشريعية والتنظيمية التي تقرها جهات التشريع المركزية والمحلية لتسهيل الاوضاع القانونية لصالح المنشآت الصغيرة وحمايتها من المنافسة الغير متكافئة مع المنشآت الكبيرة.
- يمكننا القول ان المنشآت الصغيرة باليمن تحتاج الى قانون خاص ومستقل لحمايتها وتشجيعها ويضمن الترتيبات المؤسسية للمنشآت الصغيرة ليمنحها الحوافز والتسهيلات.
6. السياسات التمويلية للمنشآت الصغيرة التي يمكن ان توجزها بما يلي:
 - وجود اليات خاصة لمواجهة الاحتياجات التمويلية للمنشآت الصغيرة
 - رفع القيود وتخفيف الضمانات للمؤسسات الاقراضية التي تطلبها من المنشآت الصغيرة، وضرورة وجود اقسام في البنوك التجارية تختص بالائتمان للمنشآت الصغيرة لتمنح لها تسهيلات وشروط أفضل من حيث الفائدة والضمانات وفترة السداد.
 - ضرورة انشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان لتقوم بضمان المنشآت الصغيرة لدى البنوك والقيام بإجراءات التقاضي في حالة تعثر التسديد من المنشآت الصغيرة.
- ب-السياسات المقترحة لتطوير أنشطة المنشآت الصغيرة الغير منظمة خارج المنشآت
- تتركز أنشطة المنشآت الصغيرة الغير منظمة خارج المنشآت في تجارة الارصفة والنقل والتخزين والأنشطة الخدمية والشخصية ولأهميتها في مكافحة الفقر والبطالة فيمكننا ان نوصي بالسياسات الآتية:
1. سياسات توسيع فرص العمل المنتجة ومكافحة البطالة من خلال المشروعات التنموية المحلية والتي يجب ان توجه نحو استكمال البنية الاساسية وبناء راس المال الاجتماعي ومشاريع الاشغال العامة والتي تهدف الى التشغيل وخلق منافع جديدة في نفس الوقت ويمكن تمويل هذه المشاريع من برامج المنح والمساعدات الدولية والصندوق الاجتماعي للتنمية.

2. سياسات التدريب وإعادة التأهيل والتي يجب ان تشارك في وضعها المجالس المحلية والغرف التجارية والصناعية والمعاهد التقنية ومعاهد التدريب المهني بهدف توجيه قوة العمل الغير مدربة وتحويلها الى قوة عمل مرتبطة بنشاطات إنتاجية من خلال وضع برامج مكثفة للتدريب والتأهيل باعتبارها جزء مهم لبرامج محاربة الفقر والبطالة.

3. السياسات الاجتماعية المخصصة للتخفيف من التكاليف الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي واتساع دائرة البطالة ونقشي الفقر وتشمل هذه السياسات توسيع شبكات الامان الاجتماعي لمراعاة الفئات المهمشة من اللاجئين والوافدين والمرأة الذي بدون عائل والاطفال وتحسين التأمينات الاجتماعية والتقاعد للتخفيف من الفقر. كما تولي هذه السياسات تغييرا في دور الجمعيات الخيرية من العمل الخيري الى العمل التنموي للاعتماد على الذات في تمويل النشاطات التنموية.

ج-الأسس العامة لتوطين المنشآت الصغيرة

يهدف التخطيط المحلي الى الاستغلال الامثل للموارد المحلية كوسيلة لتحسين الرفاهية الاقتصادية للسكان. تزايدت اهمية التخطيط الاقتصادي المحلي، حيث يساعد على توطين الصناعات والمنشآت الجديدة بطريقة تحقق العدالة في توزيع المكاسب الاقتصادية، تستند السلطة المحلية لتوطين المنشآت الصغيرة في المحافظات والمجتمعات المحلية الى عدد من الاسس والمعايير، أهمها:

1.نسبة الفقر: يتم توجيه المنشآت الصغيرة لأكثر المناطق فقراً في البلاد ولتوليد دخول وتوفير منافع اجتماعية جديدة من جراء عملية التنمية المحلية لمشروعات رأس المال الاجتماعي المصاحبة لنشر وتوزيع المنشآت الصغيرة

2.نسبة البطالة: نشر المنشآت الصغيرة والمنشآت كثيفة العمالة في المناطق التي تزداد فيها معدلات البطالة لتوفير فرص عمل.

3.تنوع الموارد: تتميز الجمهورية اليمنية باختلاف مواردها الطبيعية، حيث تتوفر موارد معينة مما يتيح امكانية توطين نوعيات معينة من المنشآت التي تعتمد على تلك الموارد كالمنشآت الصغيرة لخدمات إصلاح السفن في عدن والمكلا والحديدة وابين، كما تعتمد كثير من المنشآت على الزراعة، ولهذا يتم انشاء مشاريع تجهيز وتعبئة المنتجات الزراعية في إب مما يؤدي إلى خفض التكاليف وإعطاء الإنتاج ميزة نسبية سواء للسوق المحلي او الخارجي.

4.التكامل بين المنشآت الصغيرة والكبيرة: التكامل بين المنشآت الصغيرة والكبيرة من أهم أسس توطين المنشآت وظهور منشآت صغيرة مغذية للمنشآت الكبيرة ونمو علاقات التعاقد من الباطن، وكذلك يساعد على توطين منشآت ومشاريع معينة في اقليم معين مما يؤدي الى وفورات اقتصادية عديدة.

5.فرص التسويق: تعاني كثير من المنشآت الصغيرة من مشكلات تسويقية وخاصة بما يتعلق بوصول السلعة للمستهلك، وان امكانية وصول السلعة للأسواق تعني توفر كافة الخدمات التسويقية من تغليف وتعبئة ونقل وحفظ وتخزين ... الخ ومن ثم فإن توفر فرص التسويق في مناطق معينة امام منشآت معينة يعني امكانية توطينها في تلك المنطقة.

6.المعايير البيئية: الابعاد البيئية للتنمية شرط اساسي من شروط نجاحها، وشرطا اساسيا للموافقة على أي مشروع جديد. من اهم الشروط البيئية عدم اقامة الورش الحرفية وورش الصيانة الميكانيكية للسيارات والسلع المعمرة بالمناطق والاحياء المزدحمة بالسكان. او اقامة هذه المنشآت على حساب الاراضي الزراعية او القاء مخلفاتها في البيئة القريبة.

لا يزال الوعي عند كثير من القيادات المحلية لا يرتقي الى الالهية التي تحتلها المنشآت الصغيرة في عملية التنمية المحلية وخاصة في مكافحة الفقر والبطالة. ولهذا يجب خلق بيئة سياسية مواتية ورأي عام مؤيد للتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة لدعم خطط التنمية المحلية سياسيا.

د- إنشاء هيئة عامة لتنمية المنشآت الصغيرة في المناطق المحررة

يعتبر انشاء هيئة عامة لتنمية المنشآت الصغيرة وسيلة هامة لتنمية وتطوير هذه المنشآت وأن يكون لها فروع في جميع المحافظات المحررة. وهدف الهيئة الرئيسي هو تقديم التسهيلات للمنشآت الصغيرة. الدور الرئيسي والمهم لإنشاء الهيئة هو وضع استراتيجية واضحة لتنمية المنشآت الصغيرة، وتكون ضمن الإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة، وتشمل السياسات والبرامج والخطط لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة، ويمكننا ان ننجزها بالتالي:

1. تطوير البنية التحتية اللازمة لجذب وتشغيل المنشآت الصغيرة، كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه والبحث العلمي والصرف الصحي والطرق.
2. ضرورة انشاء قاعدة بيانات عن المنشآت الصغيرة.
3. تقوم الهيئة بأنشاء مركز بهدف تقديم الخدمات الإرشادية للمنشآت الصغيرة.
4. تقوم الهيئة بإصدار دليل شامل بما يتعلق بالمنشآت الصغيرة، يشمل التشريعات والقوانين والإجراءات التي تحكم تسجيل وتشغيل المنشآت الصغيرة، ودراسات الجدوى للمشروع.
5. القيام بأنشاء مراكز لتدريب اصحاب المنشآت الصغيرة، لمساعدتهم ادارياً وفنياً ومحاسبياً وتسويقياً.
6. ضرورة القيام بإنشاء مركز خاص للخدمات التسويقية للمنشآت الصغيرة.

ثالثاً: النتائج والتوصيات

أ- النتائج:

- 1- توصلت الدراسة الى ان المشروعات الصغيرة تمثل وسيلة فعالة للحد من البطالة والفقر في اليمن، ويعزى ذلك الى سهولة تأسيسها، وقلة رأس المال المطلوب، وعدم الحاجة الى مؤهلات عالية او خبرات متخصصة، مما يجعلها متاحة لشريحة واسعة من المجتمع، ولاسيما الشباب والنساء.
- 2- لا يوجد تصنيف متفق عليه ومحدد للمشروعات الصغيرة، وإنما يوجد تصنيفات مختلفة عديدة تتباين من بلد إلى آخر، ومن جهة حكومية لأخرى بحسب وظيفتها ومن قطاع إلى آخر حتى داخل البلد نفسه، وذلك على وفق محددات هذا التصنيف والمعايير المستخدمة في تتيه.
- 3- غلبة المشروعات الحرفية الصغيرة والمشروعات العائلية والصناعات اليدوية على نشاط القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية.
- 4- تزايدت بشكل ملحوظ نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في القطاع غير المنظم بسبب تداعيات الأزمة والبحث أصحابها عن أماكن آمنة للعمل، مع حد أدنى من البنية التحتية اللازمة للعمل والإنتاج.

- 5- تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تسهم هذه المشروعات بشكل فعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتسريع عجلة التنمية، وتوظيف الادخارات الصغيرة والاستفادة منها.
- 6- ضعف الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة، ومن ثمَّ عدم الإدراك الكافي لأهميتها في مسيرة التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية. وتجلَّى ذلك بعدم إصدار قانون حتى الآن ينظم المشروعات الصغيرة في اليمن.
- 7- ضعف إسهام المشروعات الصغيرة بشكل فعَّال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية بسبب العديد من المصاعب تتمثل، بارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف التدريب وغياب دراسات الجدوى الاقتصادية، والإجراءات الإدارية المعقدة، والائتمان والتمويل والنظام الضريبي والحرب وجائحة (كوفيد -19).
- 8- أثرت الأزمة في اليمن بشكل كبير في إسهام المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني حيث دُمِرت منشآتها، وبنيتها التحتية، وتشتتت عمالتها.
- 9- تعدد الجهات المسؤولة عن تنظيم ورعاية المشروعات الصغيرة، كما تعددت الخطط والبرامج التي تساعد في تنظيمه مما نتج عن ذلك وجود العديد من المشكلات والتحديات للمشروعات الصغيرة.
- 10- لا توجد قاعدة بيانات مشتركة للمشروعات الصغيرة لجميع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للإسهام في خلق فرص عمل.
- 11- لا توجد معايير واضحة عند الجهات المعنية عند إقامة برامج تدريبية وتأهيلية للشباب.

ب- التوصيات

1. وضع قانون شامل ينظم عمل المشاريع الصغيرة، يحدد حقوقها وواجباتها، وييسر إجراءات التسجيل والتراخيص.
2. تبسيط الإجراءات والقوانين التي تحكم عمل المشاريع الصغيرة، وتقليل البيروقراطية.
3. تقديم ضمانات حكومية للبنوك لتشجيعها على تقديم القروض للمشروعات الصغيرة، خاصة للمشاريع الواعدة في مراحلها الأولى.
4. إنشاء صناديق رأس المال المخاطر لدعم المشروعات الصغيرة ذات النمو المرتفع والابتكارية.
5. تقديم برامج تدريبية مهنية متخصصة لأصحاب المشروعات الصغيرة لتعزيز مهاراتهم الإدارية والفنية.
6. إنشاء حاضنات أعمال مخصصة للمشروعات الصغيرة الناشئة لتوفير الدعم والتوجيه والإرشاد المستمر.
7. إنشاء نوافذ موحدة لتسهيل إجراءات تسجيل وترخيص المشروعات الصغيرة، لتقليل الوقت والجهد المبذول.
8. دعم المشروعات الصغيرة للوصول إلى الأسواق المحلية والدولية وتسهيل تصدير منتجاتها.
9. تشجيع المشروعات الصغيرة على استخدام التجارة الإلكترونية لتوسيع قاعدة عملائها وزيادة المبيعات.
10. إنشاء مدن صناعية أو مناطق عمل مشتركة للمشروعات الصغيرة توفر مرافق وبنية تحتية متطورة.
10. ضمان توفير خدمات أساسية للمشروعات الصغيرة مثل الكهرباء والمياه والإنترنت بأسعار مناسبة.
11. تشجيع المشروعات الصغيرة على الاستفادة من الموارد المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل التكاليف التشغيلية.
12. إنشاء مراكز استشارية لدعم المشروعات الصغيرة في جميع الجوانب الفنية والإدارية والتسويقية.

13. تشجيع الشراكات بين الحكومة والمشروعات الصغيرة لدعم الابتكار وتبادل المعرفة والخبرة.

14. إنشاء قاعدة بيانات مركزية عن المشروعات الصغيرة تتضمن معلومات السوق والطلب والعرض لمساعدة أصحاب المشاريع في اتخاذ قرارات مدروسة

الخاتمة

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من توضيح لموضوع السياسات المقترحة لتطوير المنشآت الصغيرة في اليمن، يتضح أن هذا القطاع يمثل أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لما له من دور فاعل في توليد فرص العمل وتحسين مستويات الدخل وتعزيز مشاركة مختلف الفئات في النشاط الاقتصادي. وقد بينت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة في اليمن تمتلك إمكانات واعدة، إلا أن قدرتها على الإسهام الفعال في التنمية ما تزال مقيدة بجملة من التحديات، من أبرزها محدودية مصادر التمويل، وضعف البيئة التشريعية والتنظيمية، ونقص برامج التدريب والتأهيل الإداري والفني.

وانطلاقاً من ذلك، خلصت الدراسة إلى أهمية تبني حزمة من السياسات المتكاملة التي تستهدف تحسين البيئة المؤسسية والتنظيمية الداعمة لهذا القطاع، وتوسيع فرص الوصول إلى التمويل، وتعزيز برامج التدريب وبناء القدرات، بما يساهم في رفع كفاءة المشروعات الصغيرة وقدرتها على الاستمرار والنمو. كما تؤكد الدراسة أن تحقيق التنمية المنشودة في هذا المجال يتطلب تنسيقاً فعالاً بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، في إطار رؤية استراتيجية شاملة تعزز دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، يأمل الباحث أن تساهم نتائج هذه الدراسة وتوصياتها في إثراء الجهود الرامية إلى تطوير قطاع المنشآت الصغيرة في اليمن، بما يعزز من قدرته على الإسهام في تحقيق التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة على المدى البعيد.

المراجع

- 1- الصندوق الاجتماعي، التقرير السنوي 2020، صنعاء، اليمن، 2022م
- 2- عباس الباشا، التوجه الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بدعم اتحاد المصارف العربية - اليمن - 22 و23 يناير 2021م صنعاء <https://uabonline.org>
- 3- علي سيد إسماعيل -الوجيز في المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ - الناشر دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر 2020م.
- 4- عبد الرب علي صالح الصياد، بحث معوقات المشروعات الصغيرة في اليمن، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية العدد 37، مجلد 7، اكتوبر 2020م.
- 5- مدونة ابتي - مميزات المشروعات الصغيرة، مايو 2020 م مقالة الكترونية <https://www.ibtdi.com>
- 6- صلاح عمر بلخير وسامي النهدي -المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت، جامعة حضرموت، المؤتمر العلمي الرابع 25، 24 يوليو 2019م.
- 7- مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن -خلق فرص عمل جديدة باليمن، تقرير، مركز صنعاء للاستشارات، 17 اكتوبر 2018م.

- 8- البنك الدولي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تحسين وصول هذه المشروعات إلى التمويل وإيجاد حلول مبتكرة، واشنطن(2017) .
- 9- محمد حسن جمعة بخيت، حاضنات الأعمال ودورها في انجاح المشاريع الصغيرة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة - 2017م.
- 10- رشاد محمد الوشاح، المشاريع الصغيرة ودورها في الحد من البطالة في اليمن، بحث تحليلي، جامعة المستقبل، صنعاء، اليمن، 2017م.
- 11- محمود البنداري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مجلة كلية الآداب، العدد 48، جامعة بنها، مصر، أكتوبر 2017م.
- 12- منظمة العمل الدولية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في خلق فرص العمل في الدول العربية. القاهرة: منظمة العمل الدولية(2015) .
- 13- الإسكوا، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية في الدول العربية، بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.(2013) .
- 14- محمد ابراهيم منصور، دور قطاع المنشآت الصغيرة في دعم التنمية المحلية في الجمهورية اليمنية، دراسة تحليلية لقطاع المنشآت الصغيرة في اليمن، مقدمة من مشروع تشجيع المنشآت الصغيرة -عدن 2003م.
- 15- عبد الله محسن طالب، دور المنشآت الصغيرة في التنمية الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة لندوة: قطاع المنشآت الصغيرة في اليمن "الواقع والطموح"، عدن، 10-11 اغسطس 2003م.
- 16- محمد ابراهيم منصور، تنمية المناطق الصناعية المقترحة في محافظتي تعز وعدن، دراسة مقدمة لمشروع تشجيع المنشآت الصغيرة، عدن - 2003م.
- 17- داؤود عثمان، التمويل الصغير والاصغر في اليمن، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل: قطاع المشاريع الصغيرة في اليمن - عدن 6-7 نوفمبر 2001م.
- 17- عبد الغني حميد، تشجيع المنشآت الصغيرة، دراسة مقدمة لمشروع تشجيع المنشآت الصغيرة، تعز - 1999م.
- 18- احمد عبد الرحمن يسري، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الاسكندرية، الدار الجامعية 1996م.